

تعريف المؤسسة:

1- أنواع المؤسسات تبعاً للشكل القانوني : يمكن التمييز نوعين منها:

- 1- **المؤسسات الفردية :** وهي المؤسسات التي يمكن شخص واحد أو عائلته لهذه النوع من المؤسسات مزايا أهمها:

- سهولة في التنظيم أو الإنشاء؛

- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة وهذا يكون ذا فعالية

- للعمل لتحقيق أكبر ربح ممكن؛

- دارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار، كما .. صاحب المؤسسة هو

- الذي يقوم لوحده ببعد الكثير من المشاكل التي تترجم عن وجود شركاء

2- **شركات :** وهي مؤسسات التي تعود ملكيتها أكثر من شخص وتنقسم إلى قسمين هما:

2-1- **شركات الأشخاص :** كشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات ذات

المسؤولية منها المحدودة... الخ، وهذا النوع الأول من المؤسسات) شركات الأشخاص مزايا سهولة التكوين فهي تحتاج إلى عقد شرکائه

نظراً للوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل بذلك تسيير المؤسسة

- ا تجعل الشرکاء يتضامنون في أعمالهم أكثر من أجل تقديم المؤسسة، } من خصائص

المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشرکاء يتضامنون في أعمالهم أكثر من أجل تقديم المؤسسة،

- زيادة القدرة المالية للمؤسسة بسبب تضامن الشرکاء، كما تسهل أكثر إمكانية الحصول على قروض.

2- **شركات الأموال :** كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة؛ من مزايا:

- مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم أو سندًا

- إمكانية الحصول على قروض بشكل أسهل وأسرع؛

2- **أنواع المؤسسات تبعاً لطبيعة الملكية :**

1- **المؤسسات الخاصة :** وهي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد لشركات الأموال والأشخاص؛

2- **المؤسسات المختلطة :** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للفضاء العام والقطاع الخاص؛

3- **المؤسسات العمومية :** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف

- شاء ولا يحق لهم بيعها وإغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك،

3- **أشكال المؤسسات تبعاً للطابع الاقتصادي**

1- **المؤسسات الصناعية :** مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية

- مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة.

-2

المؤسسات الفلاحية : وهي المؤسسات التي بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج

وهي:

- الإنتاج النباتي؛
- الإنتاج الحيواني؛
- الإنتاج السمكي .

3- المؤسسات التجارية : وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الورقة الجزائرية وسوق الفلاح...الخ؛

4- المؤسسات المالية : هي المؤسسات بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي؛

5- المؤسسات الخدمية : وهي المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات معينة كمؤسسات النقل ، مؤسسة البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية مؤسسات الأبحاث العلمية.

1- المحاسبة المالية: تعتبر بمثابة الأصل الذي تتفرع منه الفروع الأخرى، تهتم بتحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية بين المؤسسة وغير ذلك من أجل إعداد تقارير مالية تتضمن معلومات مالية عن نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي، بالإضافة إلى حماية أصول المؤسسة قياس الربح والمركز المالي للمؤسسات الاقتصادية.

2- دور المحاسبة المالية

مفهوم لنظام المحاسبى المالي

أولاً :**تعريف النظام المحاسبى المالي:** عرف حسب منقانون 11/07 في مادة 3 النظام المحاسبى :

- ✓ **من الناحية الاقتصادية:** المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقيمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاجته، في نهاية السنة المالية.
- ✓ **من الناحية القانونية:** النظام المحاسبى المالي هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبة للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية المحاسبية الدولية المتفق عليها

ثانياً : مجال تطبيق النظام المحاسبى المالي

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، وللمعنيون بمسك المحاسبة المالية هم:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجارى.
- التعاونيات.

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

- الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

- يستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبى المالي الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.

1- أهداف النظام المحاسبي المالي:

يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع تكيف مع المحاسبة الدولية، وتلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية.

- إعطاء صورة صادقة وحقيقة للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات؛

- جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجها، أي في الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية؛

- نشر معلومات وافية صحيحة وموثوق بها وتنتمي بشفافية أكبر، مما تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين؛

- تبسيط قراءة القوائم المالية محاسبية موحدة،

- فرض رقابة على المؤسسات التابعة والفروع للمؤسسة الأم؛

- تقليل تكاليف ناتجة عن عمليات ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي يعمل به المؤسسات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للمؤسسة الأم؛

- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم، بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة

مبادئ المحاسبة:

1- المبادئ المحاسبية: حسب القانون 11/07 والمرسوم التنفيذي 156/08 المتضمن تطبيق أحكام هذا القانون

✓ **محاسبة التعهد:** يفرض على الكيان حسب هذا المبدأ، مسک محاسبة الالتزام وهذا يعني أنه يجب تسجيل المعاملات عند الالتزام بها، وعندما تنشأ الحق أو الدين ، على العكس من ذلك في المحاسبة المالية البسطة حيث لا يتم تسجيل المعاملات إلا عندما يحدث التدفق النقدي ، أي أنه يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترة التي تخصها.

✓ **استمرارية الاستغلال:** حسب المادة 7 يجري إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة المستمرة في نشاطها وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليل حجم عملياتها بشكل هام، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك.

✓ **مبدأ القيد المزدوج:** حسب المادة 16 من القانون 11/07 الكتابات المحاسبية تسجل وفق القيد المزدوج ويجب أن يحتوي كل تسجيل محاسبي على الأقل حسابين اثنين أحدهما مدين الآخر دائن في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات ويجب المبلغ المدين يساوي الدائن.

✓ **المعلومات الواضحة وسهولة الفهم:**

يقصد بأن المعلومات الواضحة والسهلة الفهم مباشرة من قبل مستعملتها الذين يملكون حد أدنى من المعارف الأساسية المرتبطة بالتسير، المالية، المحاسبة والاقتصاد، فالمعلومة المالية تزود مستعملتها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة ونشاطاتها وحساباتها.

✓ **الدالة:**

يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مسجلة على أساس وثائق ومستندات ثبوتية مؤرخة تضمن مصادقتها.

✓ **المعلومات ذات المصداقية:** حسب مادة 19 من الرسوم التنفيذي^ي حيث يتم إعداد المعلومات المالية والمحاسبية وفق معايير وطرق علمية خالية من الأخطاء، ومدرورة بشكل جيد وموثوقة.

✓ **القابلية للمقارنة:**

حيث يتم إعداد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من سنة لأخرى ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، وهذا ليكون هناك إمكانية مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية الأخرى.

✓ **التكلفة التاريخية:** حسب المادة 16

تعتبر التكلفة التاريخية أحد أهم مبادئ التقييم المحاسبي لكل العناصر كالاستثمارات، المخزونات ، وطبقاً لهذا المبدأ فإن العمليات المسجلة في السابق يجب أن تبقى بقيمتها التاريخية، وبما أن هذا التقييم لا يعطي نظرة صحيحة عن الواقع ظهرت الحاجة إلى استعمال القيمة الحالية أساساً لتقييم أو ما يعرف بإعادة تقييم الممتلكات.

✓ **تغليب الجوهر على الشكل:** حسب المادة 18/من مرسوم التنفيذ^ي

ونعني بذلك تسجيل جميع المعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي بدلاً من الكل القانوني.

✓ **مبدأ الأهمية النسبية:**

تعتبر المعلومة هامة نسبياً إذا كان تحريفها أو حذفها يمكن أن يكون له تأثير على قرارات الاقتصادية التي يتتخذها المستخدمون لهذه البيانات المالية . في الحد القاطع أو النقطة الفاصلة لكي تكون المعلومات نافعة ومفيدة.

✓ **مبدأ استقلالية الدورات:**

يتم إثبات العمليات والأحداث بالدفاتر المحاسبية للمنشأة والتقرير عنها بالبيانات المالية لفترات التي تخصها.

✓ **مبدأ الحيطة والحذر:** حسب المادة 14 من المرسوم التنفيذي^ي:

يواجه معدو البيانات المالية حالات عدم التأكيد في تقييرهم لبعض الواقع و الأحداث، منها تحصيل الديون المشكوك فيها، ومبدأ الحيطة والذرء هو ممارسة سلطة تقديرية للتوصل إلى تقديرات في ظروف عدم التأكيد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقيير قيم الموجودات أو الدخل الإيرادات أو التقرير في تقيير قيم المطلوبات المصرفوفات.

مستخدمو لنظام المحاسبي المالي: موردون زبائن جمهور مقرضون حكومة الموظفون مستثمرون
الميزانية: الميزانية هي كشف اجمالي للاصول والخصوم الخارجية (الديون) ورؤوس الاموال الخاصة للكيان (المؤسسة) عند تاريخ اقفال الحسابات.

من التعريف يتبيّن ان الميزانية هي وثيقة محاسبية تسمح عند تاريخ معين (تاريخ افال الحسابات) من وصف عناصر الدّرمة المالية للمؤسسة وتوزيعها واظهارها بشكل منفصل 'أي تسمح بمعرفة مجموع الموارد الداخلية والخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة والمتمثلة في رؤوس الاموال الخاصة والديون 'وكذلك مجموع استخدامات هذه الموارد أي وجهتها . وتقدم الميزانية في شكل جدولين منفصلين يقدمان على شكل قائمة يخصص احدهما للاستخدامات التي تسمى بالاصول ' ويخصص الاخر للموارد التي تسمى بالخصوص .

وتظهر الميزانية في شكلها المبسط مكونة من عمودين كما يلي

الاصول Actifs	المبالغ الصافية السنة N
عناصر الاستخدامات	
XXX	.
XXX	.
XXX	.
XXXX	المجموع العام للأصول

الخصوص Passifs	مبالغ السنة N
عناصر الموارد	
XXX	.
XXX	.
XXX	.
XXXX	المجموع العام للخصوص

أنواع الميزانية

- الميزانية الافتتاحية :تحضر الميزانية الافتتاحية عند تأسيس الشركة وقبل بداية النشاط يوضح فيها الاصول وخصوص الشركة أي اموالها وممتلكاتها التي ستوضع تحت تصرف الشركة من اجل بداية نشاطها الاصول =الخصوص
- الميزانية الختامية :تحرر عادة في نهاية الفترة المحاسبة نهاية كل سنة مالية 31/12 من اجل اظهار نتائج نشاط المؤسسة وتعطي نتيجة السنة المالية ربحاً أو خسارة يمكن أن يكون خلال ايام السنة التي تم توقيف نشاط المؤسسة

عرض قائمة المركز المالي

- تعريف قائمة المركز المالي :حسب المادة 33 من القانون رقم 11 - 07 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه" تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوص داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية(المتداولة) والعناصر غير الجارية. حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة إستحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولية وغير المتداولية

تحليل – مكونات الميزانية المالية:

1 - الأصول: وتضم العناصر الآتية:

1 - 1 - الأصول الجارية:

يجب أن يصنف الأصل على أنه جاري في الحالات الآتية:

عندما يكون من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك خلال دورة مالية واحدة؛

عندما يتم الاحتفاظ به لأغراض المتاجرة أو لفترة قصيرة ويتوقع أن يتم بيعه خلال 12 شهر من تاريخ الميزانية

عندما يكون أصل نقدية أو معادلة نقدية ولا يوجد قيود على إستعماله.

وتمثل الأصول الجارية فيما يلي:

المخزونات؛

الزرائب؛

مديونون آخرون؛

حسابات الخزينة الموجب وما يعادلها .

2 - 1 - الأصول غير الجارية:

هي الأصول التي يفوق بقائها السنة المالية داخل المؤسسة وتستخدمها لاغراضها الخاصة وتمثل في:

القيم الثابتة المعنوية وتضم شهادة المحل والقيم الثابتة الأخرى ؛

القيم الثابتة المادية التي تتضمن الأراضي، المبني، القيم الثابتة الأخرى ؛

التثبيتات الجاري إنجازها؛

التثبيتات المالية تضم سندات المساهمة، مساهمات وحقوق مماثلة ، القروض والأصول المالية غير الجارية .

2 - الخصوم:

وتضم العناصر التالية:

1 - 2 - الخصوم الجارية:

يجب أن يصنف الخصم على أنه جاري في الحالات الآتية:

عندما يتوقع التسوية خلال دورة التشغيل العادية للمؤسسة؛

عندما يستحق السداد أو التسوية خلال 12 شهراً من تاريخ الميزانية وتمثل في الموردون، الحسابات الملحة،

الضرائب.

2 - 2 - الخصوم الغير الجارية:

وهي التي تفوق السنة المالية داخل المؤسسة وتمثل في:

القروض والديون المالية؛

الضرائب المؤجلة والمخصصة؛

الديون الغير المدعاولة؛

المخصصات والمنتجات المقيدة سلفاً؛

3 - رؤوس الأم الأول الخاصة:

وتمثل في رأس المال المصدر، رأس المال الغير المطلوب، علاوات، الاحتياطات، فرق إعادة التقييم .

يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب SCF من خلال الشكل

مفاهيم حول الميزانية

الموجودات) الأصول : (وتمثل في الموارد الاقتصادية المملوكة من قبل المؤسسة تستخدم في تنفيذ وانجاز أعمال المؤسسة وهذه الموارد تقدم خدمات خلال عمرها الإنتاجي تستفيد منها المؤسسة في تحقيق إيرادات ومن هذه الموجودات مثلاً: المبني ، البضائع، النقود، ... الخ.

- المطلوبات (التزامات) وهي ديون على المؤسسة من قبل الغير وعليها أن تسددها وهذه الديون

نشأت عن عمليات أو أحداث ولم تدفع ثمنها فوار بل سيتم دفع مستقبلا.

- الأموال الخاصة :تعني الأموال الموضوعة من طرف المالك عند التأسيس أو خلال دورة حياة المؤسسة وهي نتيجة لتحويل الأموال من المالك إلى المؤسسة كما أن الأموال الخاصة تكون نتيجة الفرق بين الأصول والخصوم، وتمثل القيمة الحقيقة للمؤسسة الإيرادات :وتتمثل في التدفقات الدالة إلى المؤسسة أو أي زيادة في أصولها أو نقص في خصوصها أو كليهما معا.

5-المصروفات :تدفقات خارجة من المؤسسة أو نقص في أصولها أو زيادة في خصوصها (أو كليهما معا) من أجل الحصول على الإيرادات مثل: شراء موجودات أو مواد أولية أو أجور العاملين... الخ.

6-المسحوبات :وهي المبالغ أو السلع التجارية التي يأخذها المالك من المؤسسة لاستخدامها الشخصي وتسجل هذه المسحوبات كتخفيض مباشر في حقوق الملكية.

6-الدخل (ربح / خسارة) :يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات فإذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات كان ربحا، وإذا كانت المصروفات أكبر من الإيرادات كانت خسارة

: المثال :

شراء اراضي بمبلغ 100000 ،معدات: 300000

بضائع: 28000 ،معدات نقل: 120000 ،شراء معدات مكتب: 24000

الاصل	المجموع	المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصل
بنك	المجموع	1000000	الاموال الخاصة	1000000	المبالغ
		1000000	المجموع	1000000	

المطلوب: إنجاز إعداد ميزانية افتتاحية

الاصل	المجموع	المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصل
بنك	المجموع	1000000	الاموال الخاصة	1000000	المبالغ
		1000000	الاصول الجارية	1000000	اراضي
		300000		300000	معدات
		12000		12000	معدات نقل
		24000		24000	معدات مكتب
		28000		28000	الاصول الجارية
		428000		428000	مخزون بضائع
		1000000	المجموع	1000000	بنك
					المجموع